اكد رجال الاعمال والخبراء ان جذب الاستثمارات الخليجية ليس سهلا فهناك صراع عالمى على كعكة الاستثمارات الخليجية خاصة بعد الازمة المالية العالمية التى ضربت الاقتصاديات الكبرى خاصة أمريكا ودول أوروبا وآسيا.

وشدد الخبراء ورجال المال على ضرورة تقديم حوافز حقيقية ملموسة للمستثمرين الخليجيين والعرب بوجه عام فضلا عن ضرورة تفعيل وتذليل العقبات التى تحول دون انسياب حركة التجارة العربية البينية والتى لاتزال

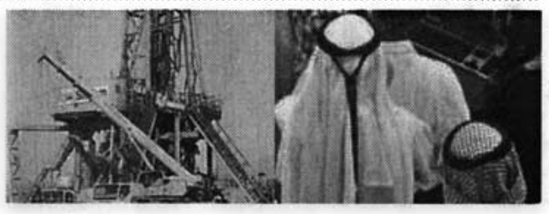

معدلاتها تقف عند ارقام متواضعة.

وكانت الجهود الحكومية سبقت غيرها للبحث عن الاستثمارات الخليجية الغائبة خاصة بعد ان قام المهندس رشيد محمد رشيد وزير الصناعة والتجارة بجولة الى منطقة الخليج، اتبعتها جولة موسعة اخرى للدكتور محمود محيى الدين وزير الاستثمار.

رغم جولات رشيد ومحيى الدين الترويجية

كعكة الاستثمارات الخليجية.. لن تأتى على طبق من ذهب

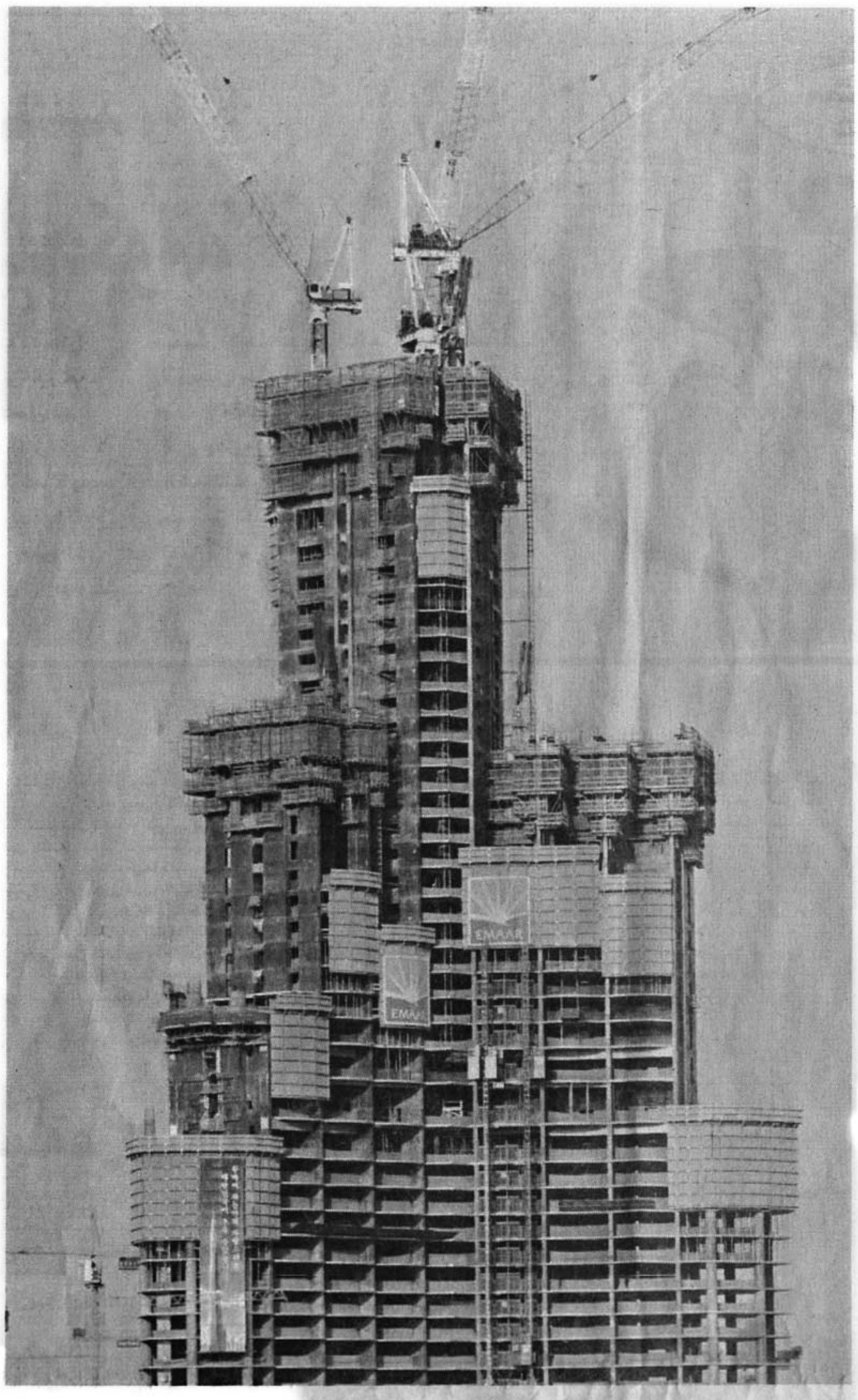

واكد رجال المال ان الخطوات السياسية لابد وان تتبعها حوافز ايجابية لان القوى العظمى فى العالم تنظر الى دول مجلس التعاون الخليجى باعتبارها المنقذ الوحيد وهو ما اكد عليه جوردن براون رئيس وزراء بريطانيا خلال جولته الاخيرة بدول المجلس مطالبا دول الخليج بدعم صندوق النقد الدولى بنحو ٢٠٠ مليار جنيه لانقاذه هو الاخر من الافلاس.

وتصل حجم الاستثمارات العربية بمصر خلال العام الماضى بحسب تصريحات الدكتور محمود محيى الدين الى نحو ٤٦ مليار جنيه والتى تمثل نحو ٢٣٪ من اجمالى الاستثمارات بمصر والتى تصل الى نحو ٢٠٠ مليار جنيه.

اسوأ ازمة

ويرى الدكتور احمد جويلى الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية انه ان الاوان لانشاء صندوق عربى مشترك لدعم الاستثمارات والبنية التحتية لجذب الاستثمارات العربية بالخارج خاصة فى ظل الازمة المالية العالمية.

ويقول ان الازمة المالية الراهنة تمثل درسا للدول العربية ولابد وان تستفيد منه فى المستقبل مشيرا الي ان الاقتصاد العالمى شهد اسوأ ازمة مالية منذ ٨٠ عاما نتيجة الانهيارات التى لحقت بعدد من البنوك الامريكية بسبب ازمة الرهون العقارية التى ضربت الاقتصاد الامريكى لذلك بات من الضرورى انشاء صندوق ضمان عربى على غرار ما انشأته الصين واليابان لاعطاء الثقة للمواطن والمستثمر العربى وكذلك الاهتمام بالبنية التحتية والعمل على جذب الاستثمارات العربية خاصة الخارجية منها وزيادة ضمان الصادرات والحد من قبول العقارات والاراضى كضمان للقروض حتى لا تؤثر على الصادرات.

ويوضح د. جويلى ان القمة الاقتصادية العربية المقرر عقدها فى الكويت مطلع العام المقبل عليها دور كبير فى جذب الاستثمارات العربية الخارجية الى المنطقة العربية بما فيها مصر.

وينوه الى ان الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية تدرس تداعيات الازمة المالية العالمية على الاقتصاد العربى والخسائر الناجمة عن الازمة فى المجالات المختلفة ومنها خسائر انخفاض اسعار النفط وما يترتب عليه من تراجع لحجم الفوائض العربية.

ويشير الى ان الحل الامثل لجذب الاستثمارات العربية والحافز الوحيد العملى اما هذا الهدف هو الاسراع فى السوق العربية المشتركة لاحداث التكامل الاقتصادى بين البلدان العربية وتنمية التجارة للدخول فى مرحلة الاتحاد الجمركى.

ويؤكد ان المجلس يسير فى اتجاه تطبيق الاستراتيجية التى وضعها لتنمية الاقتصاديات العربية وايجاد نظام مالى ونقدى قوى للوصول الى توحيد العملة والاتحاد النقدى العربى بما يحافظ على التنمية والهوية العربية.

ويوضح ان اهم الموضوعات التى سيتم عرضها على القمة الاقتصادية القادمة لجذب الاستثمارات العربية منها مشروع برنامج لدعم وتنمية الاستثمار فى المنطقة العربية والقانون الموحد للشركات العربية المشتركة التى نشأت وتنشأ تحت مظلة الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية ومشروع انشاء مؤسسة عربية لتمويل مشروعات القطاع الخاصة.

ويؤكد ان تنمية الاستثمارات فى مصر والمنطقة العربية تتطلب تحديد فرص الاستثمار وايجاد بيئة تحتية للاستثمار فى المنطقة وتحديد كل دولة لاهدافها واجراء حوار مع كل دولة بهذا الشأن، اضافة الى تحديد المشروعات الاستثمارية لتحقيق المشاركة بين المجلس مع المنظمات الاقليمية والدولية المعنية بالاستثمار والاستفادة من البرنامج الناجحة فى منطقة جنوب شرق اوروبا.

إدارة أزمة

ويقول محمود عبدالعزيز الخبير المصرفى انه فى ظل الازمة المالية الحالية اما ان نكون او لا نكون فالادارة فى ظل الازمة تختلف تماما عن الادارة فى الظروف الطبيعية وهذا ما يدعونا بل ويفرض علينا اتخاذ اجراءات ووضع حلول غيرتقليدية حتى نستطيع ان نجذب الاستثمارات الخليجية خاصة اذا كنا نستهدف جذب استثمارات عربية بنحو ٤٠ الى ٥٠ مليار دولار.

ويوضح ان الاموال الخليجية بعد الخسائر

التى منيت بها فى الخارج تبحث عن بدائل واذا كنا نريد ان نكون هذا البديل فلابد ان نمنحهم حوافز استثنائية منها تخصيص مناطق صناعية لهؤلاء المستثمرين مع منحهم الارض والمرافق بالمجان بشرط ان يقوموا بتشغيل عمالة مصرية مع ضرورة ان تكون الاولوية للمصريين والعرب فى المقام الاول.

وعن السياحة يؤكد عبدالعزيز على ضرورة زيادة الحوافز فى هذا القطاع الحيوى لان الاثار السلبية جراء الازمة العالمية سيعانى منها بعد شهر تقريبا لتصل الى حد اعفاء السائح من رسوم «الفيزا» الخاصة بدخوله مصر لتكون بالمجان.

وينوه الى انه لسوء حظنا ان امريكا واوروبا هما الشريكان التجاريان لنا ويصل حجم تعاملنا معهما الى نحو ٧٠٪ من حجم تجارتنا وهو ما يدعونا الى التفكير فى حلول غير تقليدية نتيجة عمليات التباطؤ المؤقت التى يشهدها اقتصاد هذه الدول.

ويشير الى ضرورة ان يتم منح الاراضى فى مجال الزراعة للمستثمرين عن طريق حق الانتفاع لمدة تصل الى ٥٠ عاما حتى نستطيع حفز همم المستثمرين العرب فى التوسع فى هذا القطاع الحيوى.

ويشدد على ضرورة ان تكون هناك لجنة مصغرة

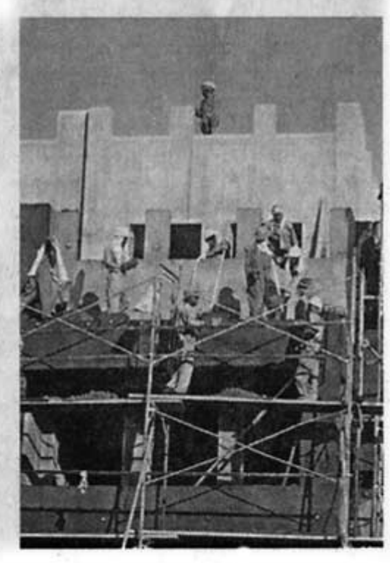

لادارة الازمة وتكون فى حالة انعقاد دائم وتقوم بتقييم الوضع كل يوم وتمنح الحوافز وتتخذ القرارات الفورية لمعالجة اية قصور او مضاعفات من شأنه التأثير السلبى على اى قطاع.

ومن جانبه يؤكد الدكتور على السلمى وزير التنمية الادارية الاسبق ورئيس الجمعية العربية للادارة ان اكبر مشكلة تواجه المستثمرين الخليجيين والاجانب وكذلك المصريين هى البيروقراطية والتعقيدات الادارية التى لا حدود لها على الرغم من ان الحكومة قطعت شوطا لا يستهان به فى هذا الاطار.

ويشدد على اننا اذا اردنا ان نجذب الاستثمارات الخليجية الى مصر لابد وان نقضى على البيروقراطية اولا خاصة انه لا توجد جهة واحدة يتعامل معها المستثمر الخليجى اذا جاء الى مصر.

ويطالب بضرورة اعداد قائمة بالمشروعات والاستثمارات التى نرغب فى جذبها الى مصر حتى نستطيع ان نقوم بالترويج لها لان التحديد اهم مقومات الترويج الناجح للاستثمارات بالخارج.

ويوضح انه ليست بالزيارات الرسمية فقط نجذب الاستثمارات من الخارج لكن لابد وان نهيأ انفسنا جميعا شعبا وحكومة منذ بداية دخول المستثمر من المطار وحتى تأسيس مشروعه وليس فقط على المستوى الرسمى.

ويشدد على ضرورة وضع نظم فعالة تحدد للمستثمر الخليجى الجهات التى يتعامل معها وشروط التمويل ومنح التراخيص الى غير ذلك حتى لا يقع المستثمر فى براثن البيروقراطية والطرق غير الشرعية.

مخزن السيولة

ويرى خالد الطيب العضو المنتدب لشركة بايونيرز القابضة للاستثمارات المالية ان الخليج هو المكان الوحيد على مستوى العالم الذى توجد به سيوله كبيرة جدا وهو ما دفع جولدن براون رئيس الوزراء البريطانى الى القيام بجولة موسعة فى دول الخليج

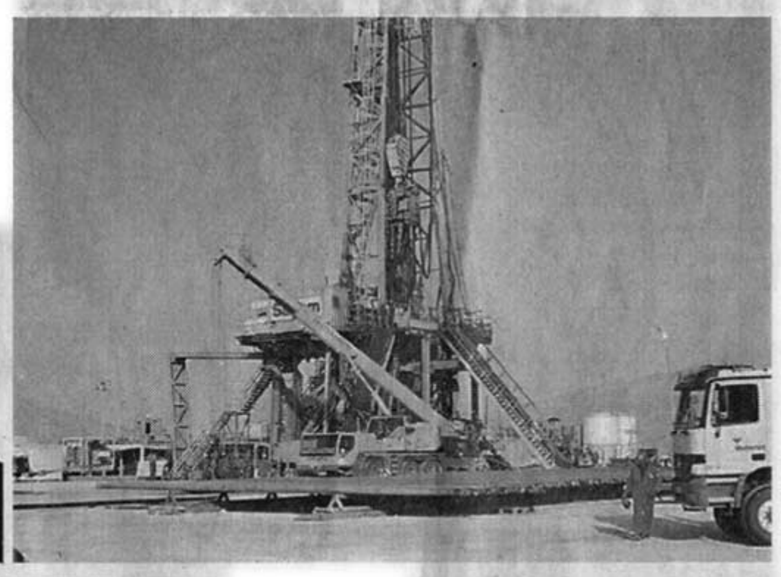

بهدف الحصول على حصة كبيرة من هذا المخزون وهذا يبين لمصر ان هناك صراعا عالميا على جذب الاستثمارات الخليجية لذلك لابد وان نبحث وندرس نفسية المستثمر الخليجى وما هى الحوافز التى ستجعله يفكر فى الاستثمار فى مصر.

ويوضح ان الاتجاه الى الخليج ضرورى جدا لكننا لابد وان نقدم حوافز حقيقية لهذا المستثمر فعلى سبيل المثال قامت مصر بالغاء نظام المناطق الحرة وهو نظام استفاد منه المستثمرون الخليجيون فى فترة من الفترات لذا لابد وان ندرس بعد عمليات استقصاء هل نعيد ذلك النظام ام لا.

حلمى

ويقول الطيب ان الاستثمارات الخليجية فى الخارج كبيرة جدا وخلال فترة الازدهار قبل الازمة المالية العالمية ولم تكن هذه الاستثمارات كبيرة فى مصر اذا ما قورنت بالاستثمارات الخليجية فى الخارج متسائلا هل ستأتى الاستثمارات الخليجية وقت الازمة فى حين انها لم تأت بالمستوى المطلوب وقت الازدهار؟

د. نادر

ويدعو الطيب الى ضرورة تشكيل لجنة دائمة تكون فى حالة انعقاد دائم لبحث هذا الهدف على ان تبذل كل ما فى وسعها من مجهود لمنح حوافز حقيقية للمستثمرين الخليجيين قبل ان تقوم الدول الاخرى والتى بدأت بالفعل فى أكل هذه الكعكة بمفردها.

حاجة ماسة

ويقول الدكتور نادر رياض رئيس الاتحاد العربى لحماية حقوق الملكية الفكرية اننا بحاجة ماسة لعمل عربى مشترك مثل دول العالم التى تتحرك نحو تكتلات كبرى ونحن منذ عام ١٩٦٤ نتحدث عن السوق العربية المشتركة ولم نصل الى حد التوافق حول رؤية مشتركة تحول دون عرقلة التجارة البينية بين الدول العربية وتنمية الاستثمارات المختلفة.

ويشير الى ان ما تم اقراره فى اجتماعات وزراء الاقتصاد العرب او الجلسة المغلقة حول العمل الاقتصادى المشترك امر بغاية الاهمية حيث تم الاتفاق على مد الجسور الاقتصادية والمشروعات المختلفة، وتقود قمة الكويت الاقتصادية المقبلة لدعم العمل الاقتصادى والاجتماعى المشترك بحيث لا تتأثر العلاقات الاقتصادية والاجتماعية باى عوارض سياسية.

ويدعو الى وضع خريطة شاملة تمثل الوضع الراهن لانتاج البلاد من السلع الغذائية الرئيسية، ومعدل النمو الذى تهدف الدول الى تحقيقه من كل سلعة خلال الفترة المقبلة فى حدود عشرين سنة على الاقل، الى جانب تعظيم الاستفادة من الاطر التشريعية والاتفاقيات العربية القائمة وتفعيلها، وبما يساعد على احداث الاطر القانونية والتشريعية والمؤسسية اللازمة للدخول فى مرحلة التكامل.

ويؤكد رئيس الاتحاد على ضرورة رفع وازالة كل العوائق التى تحدد وتعرقل انسياب التجارة البينية العربية على ان تصل نسبة التجارة البينية العربية الى اكثر من ٧٠٪ للحد من الآثار السلبية لاتفاقية تحرير التجارة وتعزيز التجارة الحرة العربية الكبرى واستكمال العضوية العاملة للدول العربية فى منظمة التجارة العالمية.

ويوضح أنه اذا اردنا ان نجذب مزيدا من الاستثمارات العربية فعلينا ان نعمل جاهدين على ازالة المعوقات الخاصة بالبنية الاساسية للتجارة العربية البينية وذلك عن طريق معالجة اوجه القصور فى قطاع النقل بين الدول العربية وانشاء شركة ذات طابع اقليمى للنقل البرى بين مختلف دول المنطقة وتوفير التمويل للتجارة العربية البينية من خلال برنامج تمويل التجارة العربية وتأسيس بنك عربى لتسوية المدفوعات بين الدول العربية وتدعيم شبكة معلومات التجارة العربية من خلال برنامج تمويل التجارة العربية.

وينوه الى ان المشروعات العربية المحلية المشتركة احدى الصيغ المناسبة للتنمية العربية المتكاملة حيث انها تساعد على التوسع فى تشكيلة السلع المنتجة وتزيد من حجم الناتج القطرى والقومى منها وكذلك جذب استثمارات عربية ومن ثم تتحقق القاعدة المطلوبة لتبادل تجارى فعال بين الدول العربية بما يرفع حصة التبادل التجارى البينى العربى مقارنة مع التبادل التجارى العربى الدولى كما تمكن المشروعات المشتركة بين الدول العربية من تكثيف الاستفادة من المواد الخام الاولية والمنتجات الوسيطة المتاحة قطريا مما يزيد من حجم التبادل التجارى البينى العربى ويمكن للمشروعات المشتركة الاستفادة من مزايا الانتاج الكبير كما يمكنها حل مشاكل التمويل والتى تعانيها المشروعات القطرية بالاضافة الى ان المشاريع تستوعب اعداد كبيرة للعمالة تخفيفا لحالة البطالة.

الاستراتيجية الاستثمارية

ويوضح عبدالله حلمى نائب رئيس مجلس ادارة غرفة الصناعات الكيماوية ان اهم نقطة لجذب الاستثمارات الخليجية بمصر هى تذليل العقبات امام المستثمرين فى مصر بوجه عام وعلى وجه الخصوص المشروعات المشتركة مع الدول العربية لان هذه المشروعات دائما ما تكون مراة عاكسة للاوضاع الداخلية بمصر وهى التى يتوقف عليها بناء المستثمر استراتيجية الاستثمارية فى مصر من عدمها.

ويشير الى ان دول مجلس التعاون الخليجى على وجه الخصوص اصبحت نموذجا يتنافس عليه عالميا بسبب الفوائض المالية الضخمة والتى يلهث العالم حولها الان.

ويضيف ان الطلب العالمى المتزايد على الطاقة ساعد دول مجلس التعاون الخليجى على توفير فائض مالى كبير جدا مكنها من الظهور بصفة الكتلة التجارية الاسرع نموا وذلك من حيث اجمالى الناتج المحلى فيقدر ان يكون معدل النمو يتراوح بين ١٠- ١٥٪ لسنة ٢٠٠٩ على الرغم من تأثر النمو على المستوى العالمى بالازمة المالية الحالية بالاضافة الى ان متوسط دخل الفرد فى دول مجلس التعاون الخليجى يعتبر حاليا من بين أعلى الدخول اذ يعادل متوسط دخل الفرد ٣٢ الف دولار للسنة المالية ٢٠٠٩.

إصلاح إدارى

قول الدكتور شريف دلاور الخبير الاقتصادى ان الفترة المقبلة تحتاج الى احداث توازنات فى الداخل اولا قبل عمل اى شيء اخر.

ويوضح ان جذب الاستثمارات الخليجية لمصر لا تحتاج الى جولات ترويجية لان المستثمرين فى الخليج افراد او مؤسسات يعرفون تماما طبيعية الاستثمار بل والحياة فى مصر لعدة اسباب فى مقدمتها قرب المسافة واللغة فضلا عن تواجد العديد من الاستثمارات والشركات الخليجية التى تعمل في مصر وهى دائما تعكس طبيعة العمل ومناخ الاستثمار بمصر فى منطقة الخليج على وجه العموم.

ويشير الى ان الجولات الترويجية التى قام بها مؤخرا وزيرا الصناعة والتجارة والاستثمار لا نستطيع ان نجزم انها سوف تؤتى ثمارها بعد عدة ساعات، لكن الاستثمارات الخليجية تأتى لمصر دون ان نذهب اليها لعدة اسباب فى مقدمتها اولا لابد ان نصلح ونعيد ترتيب البيت من الداخل اولا عن طريق اصلاح الجهاز الادارى للدولة والقضاء على البيروقراطية وهذه من اهم النقاط التى ينظر اليها المستثمر، ففى الفترة الاخيرة شهدت مصر ثورة هائلة فى الاستثمارات العقارية والسياحية والخليجية بمصر خاصة خلال العام الماضى والحالى على وجه التحديد وهو ما يبين لنا أن مصر على اولويات الاستثمار بالنسبة للمستثمرين الخليجيين وهو ما يدعونا الى عمل توازنات هيكلية فى الداخل.

ويؤكد اننا اذا لم نصلح انفسنا داخليا سوف يأتى لنا الاستثمار «الردىء» من الخارج مشيرا الى ان اصلاح الداخل هو افضل دعاية حقيقية للترويج لنا فى الخارج.

العودة للوطن

ومن جانبه يشدد رئيس اتحاد رجال الاعمال العرب حمدى الطباع على ضرورة ان يكون رجال الاعمال العرب طرفا فى صياغة نظام مالى عالمى جديد بعد عاصفة الاسواق المالية العالمية.

ويقول ان الدول العربية معنية بطرح ادوات مالية تساهم باعادة المال العربى المستثمر فى الخارج الى وطنه او الى الدول العربية التى بها فرص استثمارية جيدة بما فيها مصر مشيرا الى ان النظام المالى الاسلامى من الممكن ان يكون له دور فى ذلك خاصة ان بعض الدول الغربية اتاحت له المجال وبدأت تنادى به.

ويوضح انه طبقا لتقديرات اقتصادية بلغت قيمة صناديق الثروة السيادية وهى ادوات استثمار واسعة النطاق مملوكة للدول فى منطقة الخليج العربى خلال صيف العام الحالى حوالى ١,٥ تريليون دولار امريكى.

ويؤكد ان الاتحاد سيرفع ورقة عمل الى القمة العربية الاقتصادية الاولى التى ستعقد فى الكويت مطلع العام المقبل وسوف يتم صياغتها خلال الملتقى الثانى عشر لاتحاد رجال الاعمال العرب الذى ينظمه الاتحاد فى جمهورية مصر العربية تحت عنوان «نحو شراكة عربية فاعلة من اجل تنمية مستدامة».

ويرى ان التراجع فى الاسواق المالية العالمية فرصة فريدة للاستثمارات العربية المهاجرة للعودة الى المناطق العربية والتوجه للاستثمار فى قطاعات النقل والمياه والطاقة والزراعة داعيا للتعامل معها من خلال منظومة عمل عربى مشترك يحمى مصالحنا ويزيد حركة التجارة والاستثمارات وتوظيف الفوائض المالية فى مشاريع استراتيجية حيوية.

ويشير الى ان الاستثمارات العربية فى الخارج تقدر بنحو ١٤ تريليون دولار فى حين لم يتعد الرصيد التراكمى للاستثمارات العربية البينية الخاصة فى ثمانى سنوات ماضية ٣٠ مليار دولار امريكى كما تشير الاحصائيات الدولية الى ان حصة البلدان العربية من الاستثمارات الاجنبية لم تتعدى ٣٪ من اجمالى التدفقات الاستثمارية العالمية عام ٢٠٠٦ البالغة ١,٢ تريليون دولار امريكى.

■ د. أحمد جويلى: آن الأوان لإنشاء صندوق عربى مشترك لجذب الاستثمارات الخارجية

■ محمود عبدالعزيز: لابد من منح حوافز استثنائية للمستثمرين تصل إلى مجانية الأراضى والمرافق

■ د. على السلمى: لابد من إعداد قائمة بالفرص الاستثمارية لتسويقها فى الخليج والقضاء على البيروقراطية

■ خالد الطيب: هناك صراع عالمى شرس على أموال الخليج

■ د. شريف دلاور: لابد من ترتيب البيت من الداخل حتى لا تأتينا الاستثمارات «الرديئة»

■ حمدى الطباع: استثمارات العرب بالخارج بلغت 14 تريليون دولار.. ولابد من إعادتها للوطن

■ عبدالله حلمى: المشروعات المشتركة مرآة تعكس للمستثمر حقيقة أوضاعنا الداخلية

تحقيق: محمد حماد

جريدة نهضة مصر (صفحة ١٠- ٢٠٠٨/١١/٢٠)
نهضة مصر